

إجابة
الحكومة الألمانية

على المسائلة الصغيرة المرفوعة من النواب سفييم داغلن، إنغا هوغر، بان فان أكن، كريستينا بوخولتس، أنيتا غروت، هايكه هنزل، أندري هونكو، هيرالد كوخ، نيما موسط، ألكسندر أولرش والكتلة البرلمانية لحزب (اليسار)
- المطبوعة رقم 318/17

النزاع الاستعماري حول الصحراء الغربية والانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان

مقدمة المسائلين
في 2009/11/13 مُنعت السيدة أميناتو حيدر، الناشطة الصحراوية في مجال حقوق الإنسان، في مطار العيون، عاصمة الصحراء الغربية، من دخول الأراضي المحتلة في الصحراء الغربية، إذ كانت قد رفضت التوقيع على إقرار بأنها تحمل الجنسية المغربية. كانت السيدة حيدر في طريق العودة من الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تسلمت جائزة خاصة بحقوق الإنسان. وأخذ منها جواز السفر، وأرغمت على أن تستقل طائرة متجهة إلى جزر الكناري. وهناك أكدت لها السلطات الأسبانية بأن في إمكانها ارتقاء أول طائرة باتجاه وطنها، حيث ينتظرها طفليها. وبناءً عليه عبرت عن استعدادها لمغادرة الطائرة.
وبعد أن خُطت إلى الأراضي الأسبانية، منعتها السلطات الأسبانية ذاتها من العودة إلى الأراضي المحتلة في الصحراء الغربية لعدم حيازتها جواز السفر اللازم لذلك. ومما يدعو إلى الاستغراب أنها تمكنت من الدخول دون جواز السفر هذا.
منذ 14 نوفمبر والسيدة حيدر مضربة عن الطعام في مطار لانزروت، حتى تُلقت الأنظار إلى وضعها وإلى انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة في وطنها. وطبقا لما يقوله شهود عيان فإن وضعها الصحي مثير للقلق.

إن هذا دليل دامغ جديد على انتهاك حقوق الإنسان، بوضوح مرة أخرى وبعد اعتقال سبعة من الناشطاء الصحراويين في مجال حقوق الإنسان في 2009/10/8 أن الحكومة المغربية لا تبذل أدنى محاولة للتمويه على موقفها من قضية حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة من الصحراء الغربية. إن السلطات المغربية ترتكب منذ بدء دخولها الصحراء الغربية واحتلالها في أكتوبر 1975 - أي بعد صدور قرار محكمة العدل الدولية مباشرة الذي نيد مطالب المغرب - انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ومع الغزو بدأ هرب الصحراويين إلى المنفى في الجزائر. والوضع الحياتي هناك غير مضمون. حقيقة أن أسبانيا قد انسحبت من المنطقة في 28 فبراير 1976، لكنها نقلت السيادة إلى المغرب، بما يناقض مطلب الأمم المتحدة القائل بالشروع في مرحلة ما بعد الاستعمار. ومنذ عام 1979 والمملكة المغربية تحتل مناطق واسعة من "جمهورية الصحراء الديمقراطية العربية" التي أعلنتها جبهة البوليساريو في فبراير 1976. وخلالها اعترف ما يفوق 80 دولة بـ"جمهورية الصحراء الديمقراطية العربية"، التي هي أيضا - بعكس المغرب - من الأعضاء المؤسسين لمنظمة الوحدة الإفريقية. هذا وقد أحاط المغرب المناطق التي يحتلها فعليًا بسياج ملغم (ارتفاعه حوالي خمسة أمتار وطوله حوالي 2600 كم)،

يفصلها عن الثلث الشرقي الذي تسيطر عليه البوليساريو، مثله مثل مخيمات اللاجئين في الجزائر. وما زال المغرب يطالب بالمنطقة جمعاء.

منذ عام 1991 والمغرب يحاصر محاولات الأمم المتحدة لتنظيم استفتاء حر ومنصف حول مستقبل الصحراء الغربية، ويناقض بذلك القرار 1754 لمجلس الأمن، الذي ينص على تنظيم استفتاء حول وضع الصحراء الغربية، تسهر على تنفيذه منذ عام 1991 بعثة الأمم المتحدة MINURSO في الموقع.

في المناطق التي يحتلها المغرب يتم استخراج مكثف للمواد الخام، تحديداً الفوسفات. فالمغرب أكبر مصدر للفوسفات في العالم، يُستخرج البعض منه في الصحراء الغربية، وكذلك حامض الفوسفور. كما يقال بوجود مواد خام أخرى، من بينها اليورانيوم، لم يتم التنقيب عنها بعد. ويقال بوجود مخزون من البترول الخام أمام سواحل الصحراء الغربية، وتشارك أساطيل الصيد الأوروبية هناك في استغلال الثروة السمكية، مما يرفع من مستوى الفقر بين السكان.

وبصرف النظر عن الثروات الطبيعية الموجودة أو المتوقعة، فإن منطقة الصحراء وغرب إفريقيا قد أصبحت في السنوات الأخيرة في محط أنظار السياسة الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، من ناحية بسبب القرصنة وما يُزعم من نشاط لتنظيم القاعدة، وتجارة الأسلحة والمخدرات والسجائر المحظورة، ومن ناحية أخرى وعلى وجه الخصوص باعتبارها منطقة المنشأ والترانزيت للمهاجرات والمهاجرين، واللاجئين. وبينما يفقد المجتمع الدولي الالتزام الكافي لإيجاد حل سياسي لنزاع الصحراء الغربية، يهدد الإحباط المتزايد في مخيمات اللاجئين وتدريب وتجهيز قوات الأمن في المغرب وغرب إفريقيا، بتصاعد حدة الموقف.

إننا نسأل الحكومة الألمانية:

1. كيف تقيم الحكومة الألمانية ضم الصحراء الغربية المستمر من جانب المغرب، الذي يتنافى والأعراف الدولية، وكذلك الوضع الراهن للصحراء الغربية طبقاً للقانون الدولي؟

ما زال وضع الصحراء الغربية غير محسوم طبقاً للقانون الدولي.

2. كيف تقيم الحكومة الألمانية الوضع الحالي فيما يتعلق بالاستفتاء الذي يطالب به مجلس الأمن، حيث يصوت سكان الصحراء الغربية انطلاقاً من مبدأ "حق تقرير المصير" حول استقلالهم عن أو اندماجهم في المغرب؟ ما هي - في نظر الحكومة الألمانية - أهم الأسباب التي أفضت إلى فشل بعثة MINURSO؟

ما زالت الحكومة الألمانية تراهن على مجهودات الأمم المتحدة للتوصل إلى حل سلمي لنزاع الصحراء الغربية، بالاتفاق بين الأطراف المعنية وعلى أساس من قرارات الأمم المتحدة القائمة. وتناشد الحكومة الألمانية جميع الأطراف المعنية مواصلة المفاوضات في أقرب وقت ممكن تحت رعاية المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، كريستوفر روس.

ويشمل تفويض الأمم المتحدة الخاص بالاستفتاء في الصحراء الغربية MINURSO مراقبة الهدنة بين المغرب وجبهة البوليساريو، وتنظيم استفتاء حول وضع المنطقة. إضافة إلى ذلك فإن البعثة مكلفة بدعم تبادل الأسرى، وعودة اللاجئين وإزالة الألغام الأرضية. وتقوم البعثة بمهامها.

يشكل نزاع الصحراء الغربية بانتظام جزءاً من الحوار السياسي والاتصالات بين الحكومة الألمانية والاتحاد الأوروبي، تحديداً مع الشركاء في المنطقة.

3. هل تشاطر الحكومة الألمانية الرأي القائل بأن "اقتراح الحكم الذاتي" المقدم من الحكومة المغربية يجمد تنفيذ الاستفتاء الذي يطالب به مجلس الأمن، إذ أنه يسابق القرار حول الاستقلال أو الاندماج، ويخلق بذلك شرطاً مسبقاً يتنافى بوضوح مع متطلبات مجلس الأمن؟

نشير هنا إلى الجزء الأول من الإجابة على السؤال الثاني.

تشير الحكومة الألمانية إلى أن مجلس الأمن قد ثبت في قراره رقم 1871 (2009) أنه علم باقتراح الحكم الذاتي المغربي واقتراح جبهة البوليساريو. وينادي القرار 1754 (2007)، مثله مثل القرار 1871 (2009)، الأطراف بالشروع في مفاوضات مباشرة وبلا شروط مسبقة.

4. هل في نية الحكومة الألمانية الاعتراف "بجمهورية الصحراء الديمقراطية العربية" دولة ذات سيادة؟ إن كانت الإجابة بنعم، فمتى يتم ذلك؟ وإن كانت الإجابة بلا، فلماذا؟

نشير إلى الجزء الأول من الإجابة على السؤال الثاني.

5. كم من الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية تعترف "بجمهورية الصحراء العربية الديمقراطية، التي هي عضو في المنظمة، وما هي هذه الدول؟

لم تضع الحكومة الألمانية قائمة منظمة تتضمن الدول التي اعترفت بـ"جمهورية الصحراء العربية الديمقراطية".

6. ما هي الدول التي اعترفت خلاف ذلك بجمهورية الصحراء الديمقراطية العربية، وكم عددها؟

نشير إلى الإجابة على السؤال الخامس.

7. ما هي المعلومات لدى الحكومة الألمانية عن المجموعات عبر الكتل الحزبية (المجموعات البرلمانية، حلقات الصداقة وغيرها) الموجودة في البرلمانات الوطنية أو الإقليمية في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والتي تولي اهتماماً خاصاً للعلاقات مع الصحراء الغربية، وتماتل أو تشابه مجموعة الصحراء الغربية في البرلمان البريطاني (رجاء وضع قائمة بها إن أمكن)؟

ليست لدى الحكومة الألمانية قائمة بالمجموعات البينية للكتل البرلمانية المهمة بموضوع الصحراء الغربية في برلمانات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ويضطلع كل برلمان على حدة بتنظيم العمل البرلماني.

8. ما هي المصادر التي تستند عليها مقولة وزارة الخارجية في تقرير الوقائع الصادر في ديسمبر 2009 بخصوص قضية الصحراء الغربية، بأن جواز السفر المغربي الخاص بأميناتو حيدر، الناشطة الصحراوية في مجال حقوق الإنسان " قد حازت عليه السلطات المغربية، كما يبدو، بناء على رغبتها"، بالرغم من أن الصحافة نشرت فقط الخبر القائل بأن قد تم أخذ الجواز منها (مثال على ذلك صحيفة "در تاغشبيغل" في 2009/12/3)؟

المقولات الخاصة بما حدث بالتحديد عند محاولة السيدة حيدر الدخول عن طريق مطار العيون في 13 نوفمبر 2009 متناقضة. وهذا ما تشير إليه وزارة الخارجية في تقرير الوقائع الصادر في ديسمبر 2009، والذي تم تسليمه إلى البوندستاغ باعتباره معلومات عن خلفية الأحداث.

9. هل تعلم الحكومة الألمانية بأن رئيس لجنة منظمة الوحدة الإفريقية، جان بنغ، قد شجب ترحيل السيدة أميناتو حيدر، الناشطة الصحراوية في مجال حقوق الإنسان، وعبر مثله مثل بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة، عن قلقه إزاء التوتر المتصاعد بين أطراف النزاع (راجع: <http://allafrica.com/stories/200912060001.html>)؟

نعم.

10. ما هي المعلومات لدى الحكومة الألمانية حول الجهود الفعلية التي بذلتها رئاسة المجلس الأوروبي السويدية، لحل الأزمة مع السلطات المغربية فيما يتعلق بترحيل السيدة أميناتو حيدر، الناشطة الصحراوية في مجال حقوق الإنسان؟

تعتبر الحكومة الألمانية عن ترحيبها بأن السيدة حيدر قد تمكنت من العودة إلى العيون في ليلة 18 ديسمبر 2009.

أصدرت رئاسة الاتحاد الأوروبي السويدية تصريحاً عاماً في 10 ديسمبر 2009 إلى السلطات المغربية، بالتوصل إلى حل إيجابي بالاشتراك مع السلطات الأسبانية. وكانت حالة السيدة حيدر موضوعاً ضمن الحوار السياسي في إطار مجلس الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب في 7 ديسمبر 2009.

11. ما هي المبادرات المحددة التي قامت بها الحكومة الألمانية لاستخدام نفوذها لدى الحكومة المغربية، فيما يتعلق بحل الأزمة الخاصة بترحيل السيدة أميناتو حيدر، الناشطة الصحراوية في مجال حقوق الإنسان؟

تمت اتصالات وثيقة بين وزارة الخارجية والجهات المغربية وأطراف معنية أخرى، من بينها الشركاء الأسبان، خلال فترة إضراب السيدة حيدر عن الطعام، وألحت على التوصل إلى حل

وفاقي فيما يتعلق بعودة السيدة حيدر إلى العيون. وبناء على طلب ألماني أيضا، تم طرح حالة حيدر في مجلس الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب.

12. إلى أي مدى ترى الحكومة الألمانية في ترحيل السيدة أميناتو حيدر قمعًا متصاعدًا من جانب السلطات المغربية، عبر عنه ملك المغرب، محمد السادس، بقوله " إما أن تكون مغربيًا أو تكون خائناً"، و"أعداء الوطن" لا يستحقون الجنسية ("دي بريسه"، النسخة المطبوعة، 2009/12/14)؟

إن الحكومة الألمانية قلقة من زيادة حدة التوتر، وتناشد جميع الأطراف المعنية، بمواصلة المفاوضات الخاصة بحل نزاع الصحراء الغربية في إطار الأمم المتحدة في أقرب فرصة ممكنة.

13. إلى أي مدى سوف تجتهد الحكومة الألمانية، إزاء العلاقات المتنامية بين الاتحاد الأوروبي والمغرب، لتجميد الوضع المتقدم ("advanced status") في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والمغرب، إلى أن يوقف المغرب الاضطهاد السياسي للصحراويين، ويطلق سراح جميع الأشخاص الذين تم اعتقالهم عشوائيًا لمحاولتهم العمل بحقوقهم المدنية والسياسية، وإلى أن يضمن المغرب تنفيذ الاستفتاء الذي يطالب به مجلس الأمن؟

في إطار سياسة الجوار الأوروبية و"الوضع المتقدم" مع المغرب أيضا تُعالج بانتظام موضوعات حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون. إن الحوار السياسي مع المغرب، كما تنص عليه خطة العمل، يتطلب ذلك، مثله مثل اتفاقية الشراكة، التي تعطي حقوق الإنسان أهمية مبدئية في السياسة الداخلية والخارجية للاتحاد الأوروبي والمغرب.

14. ما هي المبادرات الفعلية التي قامت بها الحكومة الألمانية "لاستخدام نفوذها لدى طرفي النزاع، تحديداً المملكة المغربية، حتى يمكن التغلب على المماطلات التي طرأت على عملية السلام"، كما طالب البوندستاغ في قراره الصادر في 1999/6/16، والذي اعتمد فيه البرلمان خطة السلام التي قدمتها الأمم المتحدة والاستفتاء الذي تنص عليه (المطبوعة رقم 1151/14)؟

الحكومة الألمانية في حوار مستمر مع أطراف النزاع، وتعطي الأمم المتحدة دورًا مفتاحيًا في حل نزاع الصحراء الغربية.

15. هل تراقب الحكومة الألمانية تصدير الأسلحة الأقل خطورة مثل الدروع والهراوات وبخاخات غاز السي إس والفلل ورشاشات المياه والرصاص المطاط وأجهزة الصدمات الكهربائية إلى المغرب، والتي تُسلح بها القوات العسكرية المغربية، في المرتبة الأولى قوات الشرطة والخفر، إذ أن هذه القوات تُعد هي المسؤولة عن العديد من انتهاكات حقوق الإنسان الموثقة في المناطق التي يحتلها المغرب؟ إن كانت الإجابة بنعم، فما هي الأشياء التي تم تصديرها إلى المغرب من هذه القائمة في العشر سنوات الأخيرة؟ إن كانت الإجابة بلا، فلماذا؟

طبقاً للمواصفات الفنية للبضائع تتم مراقبة تصدير بخاخات غاز السي إس والفلفل، وأجهزة الصدمات الكهربائية، ودروع الصدمات الكهربائية والهراوات الكهربائية إلى المغرب طبقاً للقانون رقم 2005/1236 (لائحة مكافحة التعذيب للاتحاد الأوروبي)، والرصاص المطاطي طبقاً لقانون التجارة الخارجية، مع ربطه بالجزء 1، فقرة أ من قائمة الصادرات. ولا يخضع غيرها من الدروع والهراوات ورشاشات المياه لمطلب الترخيص بالتصدير. ولم يتم منح تراخيص بالتصدير في الفترة المذكورة إلى المغرب لجميع الأشياء المذكورة في المسألة.

16. هل تساند الحكومة الألمانية في إطار الأمم المتحدة فرض حصار على تصدير الأسلحة وغيره من العقوبات ضد المغرب حتى يتم حل نزاع الصحراء الغربية أو أنها تفكر في مثل هذه الإجراءات؟ إن كانت الإجابة بلا، فلماذا؟

تشير إلى الرد على السؤال الثاني.

17. ما هي معلومات الحكومة الألمانية حول برامج الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء الخاصة بتحسين التسيير والرقابة على الهجرة من إفريقيا، والتي في إطارها يتم دعم القوات العسكرية المغربية وتجهيزها أو تدريبها؟ ما هي الضمانات التي تكفل أن ما يوفر للمغرب لا يُستخدم في موصلة احتلال الصحراء الغربية المنافي للأعراف الدولية؟

لم تضع الحكومة الألمانية برنامجاً يتفق والمواصفات المذكورة. طبقاً لمعلومات الحكومة الألمانية، فإن الاتحاد الأوروبي لا يقوم حالياً بتنفيذ مثل هذا البرنامج. وليست لدى الحكومة الألمانية معلومات حول برامج ثنائية لدول أعضاء أخرى في الاتحاد الأوروبي.

18. هل شارك ممثلون ألمان في البعثة الفنية للجنة الأوروبية والخاصة بالهجرة غير المشروعة في أكتوبر 2005 في المغرب، وفي المؤتمر الوزاري الأوروبي الإفريقي حول قضايا "الهجرة" و"التمتية" في يوليو 2006، اللذان نتج عنهما أن حصلت الحكومة المغربية على أموال من الاتحاد الأوروبي حتى تحسن من مستوى إمكانياتها في حماية الحدود؟ هل طرح الممثلون الألمان في هذا الإطار وضع حقوق الإنسان في الصحراء الغربية؟ كيف تقيم الحكومة الألمانية تعاون ألمانيا والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء مع السلطات المغربية في "مكافحة الهجرة غير المشروعة" على خلفية نزاع الصحراء الغربية؟

استضاف المغرب في يوليو 2006 المؤتمر الأوروبي - الإفريقي الوزاري الأول حول الهجرة والتمتية. وفي هذا المؤتمر المنعقد في إطار المنطلق الأوروبي الشامل حول الهجرة، تمت الموافقة ضمن البيان الختامي على خطة عمل خاصة بطريق الهجرة في غرب إفريقيا. ويشمل البيان الختامي تعهداً واضحاً بحماية اللاجئين.

نشير إلى الإجابة على السؤال الثاني.

19. هل شارك أو يشارك أفراد من القوات المسلحة المغربية في دورات تدريبية للجيش الاتحادي الألماني، في إطار دورة أركان الحرب وأركان الأدميرالية مثلا (LGAI). إن كانت الإجابة بنعم، فمن من أفراد القوات المسلحة المغربية شارك في أية برامج تدريبية، وكيف تقيم الحكومة الألمانية ذلك على خلفية من نزاع الصحراء الغربية؟

منذ عام 1966 والمغرب يحصل على دعم في مجال التدريب العسكري. محاور أماكن التدريب التي تم توفيرها للقوات العسكرية المغربية في السنوات الأخيرة هي دورات في مجال اللوجستية ومكافحة الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية. إضافة إلى ذلك تم تنظيم دورات تدريبية في جامعات الجيش الألماني الاتحادي، شارك فيها ضباط من المغرب. ويُعد المغرب شريك منتظم في الحوار، على خلفية من إرسال وحدات البحرية الألمانية إلى مضيق جبل طارق. إضافة إلى ذلك فإن نشاط ألمانيا العسكري يهدف إلى النهوض بالنشاط المغربي في مجال منتديات البحر المتوسط.

نشير إلى الإجابة على السؤال الثاني.

20. هل تم تدريب بعض من قوات الأمن المغربية في مركز Center of Excellence for Stability Police Units (CoESPU) الذي تم تأسيسه في إيطاليا في إطار خطة العمل "Expanding Global capability in Peace Support Operations"، وتكليفه بتدريب قوات الشرطة في الدول الثالثة، والذي وافقت عليه حكومة ألمانيا الاتحادية في سي أيلاند (2004) بصفتها عضو في مؤتمر الثمانية الكبار؟ ما الدور الذي تلعبه حقوق الإنسان - طبقا لمعرفة الحكومة الألمانية - في إطار التدريب في CoESPU؟ هل تعلم الحكومة الألمانية بما إذا كان هناك تبادل زيارات بين الشرطة الإيطالية وقوات الخفر المغربية؟ هل توافق الحكومة الألمانية على مشاركة الخفر الملكي المغربي في إطار EUROGENDFOR؟ وكيف تقيم أن قوات الخفر المغربية تشارك في تدريبات قوات الخفر الأوروبية؟

لا تشارك الحكومة الألمانية في مركز "Center of Excellence for Stability Police Units"، و"European Gendarmerie Force". ولا تصدر الحكومة الألمانية تصريحات خاصة بالاتفاقيات الثنائية لدول أخرى.

21. كيف تقيم الحكومة الألمانية على خلفية من نزاع الصحراء الغربية منح المغرب صفة "وضع متقدم" عام 2008 في إطار برنامج الجوار الأوروبي، وحصوله على مبلغ وقدره 224 مليون يورو، ووعده بالحصول على 682 مليون يورو أخرى في الفترة ما بين 2007 إلى 2010؟ هل تؤكد الحكومة الألمانية على ربط المعونات الأخرى من برنامج الجوار للاتحاد الأوروبي بحل نزاع الصحراء الغربية؟

نشير إلى الإجابة على السؤالين 2 و 13.

22. هل تشاطر الحكومة الألمانية هانس كوريل، نائب الأمين العام للأمم المتحدة والمستشار القانوني في مكتب القضايا القانونية من مارس 1994 إلى مارس 2004، الرأي الذي صرح به عام 2002، بأن التنقيب عن واستغلال الثروات الطبيعية بما يناهز إرادة ومصالح سكان الصحراء الغربية، يناقض المبادئ القانونية الدولية، كما ينص عليها تشريع التعامل مع الثروات المعدنية في الأراضي التي لا تحكم ذاتيا. (انظر الرسالة المؤرخة في 29 يناير 2002 من نائب الأمين العام للشؤون القانونية، اللجنة القانونية، الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن، رقم S/2002/161)؟
إن كانت الإجابة بنعم، فهل اجتهدت الحكومة الألمانية حتى الآن أو سوف تجتهد في المستقبل، بأن تحترم جميع الاتفاقيات التي تمس الصحراء الغربية إرادة ومصالح سكان هذه الأراضي التي لا تتمتع بحكم ذاتي؟

تشاطر الحكومة الألمانية الرأي المطروح في رسالة هانس كوريل، المستشار القانوني السابق في أمانة الأمم المتحدة، أن ما جرت عليه الدول مؤخرًا يعكس الموقف القانوني للدول، القائل بأن محاولات استخراج الثروات الطبيعية في المناطق بدون حكم ذاتي، تنفق والتزامات الدولة المسؤولة عن هذه المناطق، طبقًا لميثاق الأمم المتحدة، إن كانت هذه المحاولات تخدم مصلحة سكان تلك المناطق، وتتم لصالحهم أو بالتشاور مع ممثليهم (انظر رقم 24 في الرسالة المذكورة).

ويجب التمعن في مجال سريان الاتفاقيات الدولية بتفسيرها إن لزم الأمر. إن كانت الاتفاقيات الثنائية بين ألمانيا والمغرب لا تتضمن تحديدًا صريحًا حول مجال السريان، فإن الحكومة الألمانية سوف تصدر تصريحًا من طرف واحد، إن تطلب الأمر ذلك، فيما يتعلق بوضع الصحراء الغربية طبقًا للقانون الدولي.

فيما يتعلق بعلاقتها الثنائية وفي إطار الاتحاد الأوروبي فإن الحكومة الألمانية حريصة على ألا تستبق تحديد وضع الصحراء الغربية طبقًا للقانون الدولي.

نشير إلى الإجابة على السؤال الثاني.

23. هل تشاطر الحكومة الألمانية أيضا الرأي القائل بأن استغلال الثروات الطبيعية في الصحراء الغربية يناقض بجلاء لا يقبل الشك القانون الدولي الساري، كما نصت عليه بشكل خاص قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة (على سبيل المثال 63/111، 62/120)، وكذلك المادة 1 من الاتفاقية الدولية حول الحقوق المدنية والسياسية، ومثيلتها حول التنمية الاقتصادية والحقوق الاجتماعية والثقافية، التي تم اعتمادها من المملكة المغربية؟

أكد الميثاق الدولي حول الحقوق المدنية والسياسية والميثاق الدولي حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (كلتاهما في 19 ديسمبر 1966)، على مبدأ سيادة الشعوب على ثروتها الطبيعية. وفي قراراتها رقم 120/62 في 17 ديسمبر 2007، و 110/63 في 18 ديسمبر 2008 طالبت الأمم المتحدة بإلحاح القوى الإدارية باتخاذ إجراءات فعالة لتأمين وضمان حقوق الشعوب غير القابلة للتصرف في المناطق بدون حكم ذاتي، فيما يتعلق بثروتها الطبيعية (رقم 11 في كل من القرارين).

نشير إلى الإجابة على السؤال 22.

24. هل ستلح الحكومة الألمانية في المجلس الأوروبي على تعديل اتفاقية الصيد بين الاتحاد الأوروبي والمغرب، بحيث يُمنع استخدام الأجانب للسواحل الصحراوية؟ إن كانت الإجابة بنعم، فمتى؟ إن كانت الإجابة بلا، فلماذا؟

تسري اتفاقية الصيد بين الجماعة الأوروبية والمغرب من 28 فبراير 2007 إلى 27 فبراير 2011. الميزانية المحددة لها تصل إلى مبلغ وقدره 36,5 مليون يورو، 13,5 منها مخصصة لدعم سياسة الصيد في المغرب، والنهوض بالاستدامة في المياه المغربية. وتتص المادة 12 من الاتفاقية على أنها تتجدد آليا كل أربع سنوات، إن لم يتم فسخها قبلها.

25. كيف تحكم الحكومة الألمانية على الدعم المقدم من مؤسسة جي.تي.زد GTZ، وبنك إعادة التعمير KfW لتوسيع رقعة استخدام الطاقة الريحية في المغرب، انطلاقًا من أن بناء أحد أكبر منشآت الطاقة الريحية يتم حاليًا في مدينة العيون المحتلة؟ هل تعلم الحكومة الألمانية عما إذا كانت هناك شركات ألمانية تشارك في ذلك؟

لا تدعم الحكومة الألمانية مشروعات في الصحراء الغربية. ليست لدى الحكومة الألمانية معلومات عن مشاركة شركات ألمانية في حقل الرياح في العيون.

نشير إلى الإجابة على السؤال 23.

26. هل دعمت الحكومة الألمانية محاولات شركة بودنهايم ك.ج. للكيماويات، التي تشارك في أكبر مصنع لمعالجة الفوسفات في الجرف الأصفر في إطار المشروع المشترك (Euro-Maroc Phosphore) مع الشركة الاحتكارية المغربية المسماة (المكتب الشريف للفوسفات OCP) والشركة البلجيكية برايون - روبل، في التعاون مع الشركة الاحتكارية المغربية في استخراج الفوسفات في الصحراء الغربية؟ إن كانت الإجابة بنعم، فكيف تم ذلك؟

ليست لدى الحكومة الألمانية معلومات حول محاولات الشركة الألمانية المذكورة.

27. هل نبهت الحكومة الألمانية شركة بوننهايم ك.ج. للكيمياويات إلى أن المشاركة في استغلال الثروات الطبيعية في الصحراء الغربية يناقض الأعراف الدولية أو على الأقل قضية خلافية طبقاً للأعراف الدولية؟ إن كانت الإجابة بلا، فلماذا؟

نشير إلى الإجابة على السؤال 26.

28. هل تابعت الحكومة الألمانية المؤشرات الدالة على أن شركات السفن الألمانية تشارك في شحن الفوسفور / حامض الفوسفور من الأراضي المحتلة، أو كانت تشارك في ذلك؟ إن كانت الإجابة بلا، فلماذا؟

نعم.

29. هل يمكن - من منظور الحكومة الألمانية - أن مشاركة شركات ألمانية مدعومة منها في أعمال في الصحراء الغربية، قد تساهم في تثبيت الوضع القائم في المنطقة، وتعطي انطباعاً بأن موقف الاتحاد الأوروبي من نزاع الصحراء الغربية قد تغير؟ إن كانت الإجابة بلا، فلماذا؟

إن النشاط الاقتصادي الخاص للشركات بطبيعته لا علاقة له بالدولة، وليس له تأثير على موقف الحكومة الألمانية أو الاتحاد الأوروبي من وضع الصحراء الغربية.

نشير إلى الجزء الثاني من الإجابة على السؤال 22.

30. هل ستحاول الحكومة الألمانية العمل على أن تصبح إرادة ومصالح سكان الصحراء الغربية باعتبارها منطقة لا تتمتع بالحكم الذاتي، هي المحك في إطار ما يُسمى ببرنامج استوكهولم وما يرمي إليه من "مجهودات فيما يتعلق بالتعاون المكثف، مثلاً في التوصل السريع إلى اتفاقية عودة"، وخصوصاً مع المغرب؟

حصلت اللجنة في سبتمبر 2000 على تفويض بالدخول في مفاوضات مع المغرب حول إبرام اتفاقية العودة المشتركة. وبدأت المفاوضات في أبريل 2003. وبالرغم من أن دورة المفاوضات في يناير 2009 أسفرت عن اتفاق حول مضمون الاتفاقية، فإن المفاوضات شرعت مجدداً، بناءً على رجاء من المغرب، حول قضايا أدلة الإثبات والفترات القانونية المحددة للإجابة على طلبات العودة.

نشير إلى الإجابات الخاصة بالسؤالين 2 و 13.

31. هل تنطلق الحكومة الألمانية من أنها حالات مفردة فقط هي التي تثير القلق فيما يتعلق بوضع حقوق الإنسان في الصحراء الغربية (انظر مطبوعة البوندستاغ رقم 16/13557)، أو أن الوضع يتسم بانتهاكات مستمرة لحقوق الإنسان؟

تراقب الحكومة الألمانية بانتباه شديد الالتزام بحقوق الإنسان من جميع الأطراف المعنية بنزاع الصحراء الغربية في المنطقة. وتستند في ذلك إلى تقارير المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية.

32. هل وصل إلى علم الحكومة الألمانية أن المغرب يرفض الاعتراف بشرعية البطاقة الصادرة من مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين UNHCR، ومنح من يحملونها الحقوق المرتبطة بها، تحديداً فيما يتعلق بالإقامة والعمل والنفوذ إلى الخدمات العامة وحرية الحركة، بالرغم من أن المغرب قد وقع على اتفاقية اللاجئين عام 1951؟

الحكومة الألمانية على علم بأن الحكومة المغربية تتخذ موقفاً نقاداً تجاه عمل المفوض السامي لشؤون اللاجئين لدى الأمم المتحدة فيما يتعلق بإصدار بطاقات اللاجئين. وطبقاً لمعلومات الحكومة الألمانية فإن القانون المغربي يمنع ترحيل حاملي بطاقات المفوض السامي لشؤون اللاجئين.

تعلم الحكومة الألمانية بوجود مشاكل يعاني منها الأشخاص ممن اعترف بهم المفوض السامي للاجئين فيما يتعلق بتصريحات الإقامة والنفوذ إلى سوق العمل ونظام التعليم والرعاية الصحية. لكن كثيراً ما يتم التغاضي عن ممارسة عمل بشكل غير رسمي، طبقاً للمعلومات المتوفرة لدى الحكومة الألمانية. والحكومة الألمانية ملزمة بالمعونات التي تقدمها الجمعيات الخيرية إلى اللاجئين الأكثر فقراً.

33. هل وصل إلى علم الحكومة الألمانية أن السلطات المغربية كثيراً ما ترفض منح اللاجئين المعترف بهم من مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين تصريحاً بالإقامة، مما يحرمهم من دخول سوق العمل والمدارس والمؤسسات الصحية وغيرها من المنشآت العامة؟

نشير إلى الإجابة على السؤال 32.

34. هل وصل إلى علم الحكومة الألمانية أنه، إضافة إلى ذلك، يتم بين فترة وأخرى اعتقال لاجئين معترف بهم وطالبي لجوء ونقلهم إلى وحدة على الحدود الجزائرية أو إلى الصحراء الغربية، لأن قوات الأمن المغربية لا تعترف بالبطاقة الصادرة من مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين؟

حسب ما يتوفر للحكومة الألمانية من معلومات، فإن اللاجئين المعترف بهم من المفوض السامي للأمم المتحدة ممن يحملون الأوراق المطلوبة، لا يخضعون للاعتقال أو الترحيل إلى الحدود الجزائرية عند التفتيش. وتسرد بعض المنظمات غير الحكومية حالات استثنائية يتم فيها ذلك. وللمفوض السامي للأمم المتحدة مقر خارجي في وجدة على الحدود الجزائرية، يُعنى بهذه الحالات، حسب معلومات الحكومة الألمانية.

نشير إلى الإجابة على السؤال 32.

35. إلى أي مدى تطالب الحكومة الألمانية بمراعاة عواقب كل هذا في التعاون بين الاتحاد الأوروبي مع المغرب، فيما يتعلق بالإجراءات الخاصة بما يسمى "الهجرة غير المشروعة" وتأمين الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، حيث يتم وبانتظام انتهاك حقوق الإنسان في الصحراء الغربية وكذلك تجاه اللاجئين والمهاجرين والسلطات المغربية؟

ليس في الإمكان مواجهة التحديات التي تشكلها الهجرة عبر الحدود البحرية الجنوبية للاتحاد الأوروبي سوى بالتعاون الوثيق مع دول العبور والمنشأ. ويشكل المنطلق الشامل الخاص بالهجرة الإطار السياسي لما يقوم به الاتحاد الأوروبي. وبناء عليه يجب إيجاد توازن منصف بين جميع زوايا سياسة الهجرة: تقليص الهجرة غير المشروعة، استغلال فرص الهجرة المشروعة، الربط بين الهجرة والتنمية. ويلج الاتحاد الأوروبي في إطار هذا الحوار الخاص بالهجرة على الالتزام بالمعايير والأعراف الدولية الخاصة بحماية اللاجئين، ويساهم في أن تبنى دول المنشأ والعبور بنى لاستقبال وحماية اللاجئين.

36. إلى أي مدى تعلم الحكومة الألمانية بأن 250 من حوالي 680 من اللاجئين المعترف بهم من جانب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (كان العدد في شهر يونيو 830)، قد قدموا طلبا بإعادة التوطين لدى المفوض السامي، وبعثوا برسائل إلى سفارات مختلفة؟ وهل وصلت طلبات أو رسائل من هذا القبيل إما من المفوض السامي أو من المعنيين إلى السفارة الألمانية أيضا؟ إن كانت الإجابة بنعم، فكم عددها وما هي نتائجها؟

الحكومة الألمانية على علم بأن بعض اللاجئين المعترف بهم من المفوض السامي للأمم المتحدة قد قدموا طلبات خاصة بإعادة التوطين إلى المفوض السامي. لكن نسبة ضئيلة منهم فقط هي التي وفت بمعايير إعادة التوطين. هذا ولم تصل طلبات بهذا المعنى إلى السفارة الألمانية في الرباط.

تم تسليم الإجابة باسم الحكومة الألمانية برسالة من وزارة الخارجية في 5 يناير 2010.
تتضمن المطبوعة نص الأسئلة - مطبوع بخط أصغر.